قراءة تحليله حول ظاهرة النزوح الريفي أسبابها ودوافعها ودورها في النمو السكاني داخل المنطقة الحضرية

Read his analysis of the phenomenon of rural exodus, its causes and motives, and its role in population growth within the urban area

بلعيد محمّد،

مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع، جامعة الوادي، الجزائر، belaid-mohamm**e**–univ@eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/01 تاريخ القبول: 2023/06/27 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص:

هدفت الورقة البحثية إلى التعرف على ظاهرة النزوح الريفي داخل الوسط الحضري من خلال ألقاء الضوء على دوافع وأسباب هده الظاهرة وانعكاساتها على المدن المستقطبة و التركيز على النتائج على المترتبة لهذه الحركات السكانية والتي تلاعب دور محوري في زيادة التعدد السكاني داخل المدينة، الأمر الذي خلق نمو سكاني ذات وتيرة عالية نظرا للمميزات التي يوفرها هدا الوسط الحضري من مختلف حوافز تحسين المعيشية والتي تظهر في توفر السكن والإسكان ومختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التعليمية الدي يتنقل الفرد إليها بالإضافة بصورة مستمرة بحث عن توفر فرص العمل، هدا بالإضافة إلى التحولات العديدة التي طرأت المدن من حيث تطور أنظمة العمل و تنوع قطاع الخدمات الدي مس مختلف المجالات، فقطاع الزراعي أصبح عاجزا عن توفير فرص العمل ومستويات المعيشة مقبولة للسكان، لذلك يلجأ سكان القري والضواحي إلى النزوح أو التنقل إلى الأوساط الحضرية من أجل توفر جميع هذه المتطلبات المعيشية كون المدينة تمثل قطب اجتماعي واقتصادي وثقافي جادب للعنصر البشري.

كلمات مفتاحية: النزوح الريفي، الحراك السكاني، الوسط الحضري، النمو السكاني، الحوافز المعيشية.

Abstract:

The resarci papier aime to identifie the phénomène of rural Exodus to the urbain center by shed ding light on **the** motives and causes of This phénomène and itsa répercussions on polarise cites and forcing on the résulte on the conséquences of thèse population mouvements, winch Play a pivota rôle in increasing the population lithiné the city, winch créâtes population goth At. a high pace due to the avantages provider by This urbain sphère of varions inventives to improuve living conditions That appeau in the availability of houssine and varions éducationnel institutions to winch the individuel moves in addition to the continuos sérac for the

availability of job opportunités, This Is in addition to the man transformations That occlure in cites in termes of the développement of wok system And the diversité of the services section affecte the varions Fields, the agricultural section has bécote nable to provider job opportunités and acceptable living standards for the population, So the résidents of villages and sueurs ressort to dis placement or mouvement to urbain cercles in ordre to provider all thèse living rééquipements bécasse the city représentés a social, économico and cultural pole attractive to the élément humain

Keywords Déplacement rural, mobilité de la population, environnement urbain, croissance démographique. Incitations à la vie

المؤلف المرسل: بلعيد محمد، **الإيميل**:belaid-mohammed@univ-eloued.dz

1. مقدمة:

إن التنمية الحضرية داخل المجتمعات الحضرية تصاحبها العديد من التغيرات في البناء الاجتماعي وينشأ فيها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة وترتبط بها المشكلات سكانية واقتصاديه واجتماعية وحضرية متعددة لعل من أهمها حدوث تزايد كبير لتعداد السكاني ونمو مختلف المدن وانعكاسه على واقع العمران وعجز المؤسسات القائمة في مختلف الأوساط الحضرية عن تقديم الخدمات المتعلقة بالإسكان والموصلات والتعليم وصحية، وظهور الأحياء المختلفة إلى جانب أزمة السكن بسبب مجموعة من المتغيرات الحضرية التي تجسدها تزايد تنقل الأفراد في الوسط الحضري وتطور الكبير للطرق ووسائل النقل والموصلات التي حالت دون وجود حلول رغم المجهودات التي يبذلها المختصون في مختلف البلدان الأمر الذي من شأنه تحويل المدينة من بيئة للإسكان إلى بيئة للتدهور الاجتماعي بسبب النمو السكاني المتزايد .

و المنطقة الحضرية تشهد في الفترة الأخيرة معظم مدنها أنتشار وتفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والإيكولوجية التي أصبحت تؤثر على الحياة الأفراد المجتمع الحضري، هذه الأزمة الحضرية التي أدت إلى نمو الغير مخطط للمختلف السكنات العمرانية وهذا ما نلاحظه في الواقع من خلال النقص الواضح في المرافق والخدمات الأساسية إلى جانب تدهور البيئة الفيزيقية ومشكلات الإسكان والتلوث والنقل وفوضي توزيع المرافق والتجهيزات بالمجال الحضري هذا كله ناتج عن نمو العمران الأمر الذي لجاء العديد من المدن إلى وضع استراتيجيات وسياسات تخطيطية للتنظيم المجال باعتباره حاجه من حاجات الإنسان وله أهمية في دراسة للمدينة.

ونتيجة للنمو الغير مخطط تتجه أغلب المدن إلى توسع عمراني كبير ناتج عن تطور مجموعة من المتغيرات الحضرية التي انعكست عن طبيعة الحياة اليومية فأصبحت هده المدن تتسم يتسارع والانفتاح الاقتصادي وقدر كبير من توفير للفرص العمل والقدرة على جاذب المراكز الحضرية وبشرية الأمر الذي شكل ارتباك في عمل المسؤولين والقائمين عن السياسة الحضرية كغياب التنسيق والتنظيم ووجود نقص في لمشاريع التهيئة التي أصبحت إلزاما في معظم المدن من أجل التأقلم مع المتغيرات الحضرية التي غيرت البيئة الاجتماعية وأضفت سمات للتطور التكنولوجي ونعكسه على الثقافة وعلى الأبعاد الاجتماعية والعمرانية وبروز العديد من المشكلات التي ترتبط بالأوضاع المميزة للمجتمع والظروف البيئية والتنظيمية.

ومن خلال هذا ترتبط هده الورقة البحثية إلى التعرف على أهم الحركات السكانية المؤدية إلى النمو السكاني داخل المدينة، من خلال التركيز على ظاهرة النزوح الريفي والدي يعتبر من الأسباب المباشرة في زيادة التعداد السكاني والذي زاد بدوره نتيجة مثرة الاكتظاظ الناتج عن الوتيرة المتزايدة مما يعني علاقة هذا التنقلات وتوفرها في عملية تمركز السكاني في منطقة معينة وإحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وعمرانية، وهذا ما دفعنا إلى جملة من التساؤلات والتي ستتكون بها المحاور الأساسية لهذا الموضوع وهي:

- ما هي أهم الدوافع المؤدية للنزوح الريفي بداخل المدينة؟
- ما هي أهم الأسباب التي أدت للنزوح الريفي بالمدن وما أصناف التنقلات في الوسط الحضري؟
- ما هي الآثار الإيجابية والسلبية للظاهرة النزوح الريفي ومدي علاقتها بزيادة النمو السكاني؟

– أهداف الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في المبررات والأسباب التي جعلت ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن الحضرية حالة تستدعي البحث والدراسة من اجل معرفة الدوافع والنتائج المترتبة للهده التنقلات وهدا كأتية:

– تزايد نسبة النمو السكاني في الأوساط الحضرية مدينة نتيجة تزايد الحركات السكانية نحوها.

– قلة الدراسات التي تتحدث عن ظاهرة النزوح الريفي وتوفر حوافز تحسين المعيشة داخل الأوساط الحضرية.

– التطور الكبير الذي تشهده أغلب المدن الحضارية في مختلف المجالات، مما جعلها عامل استقطاب لتنقلات الأفراد الداخلية وبتالي نمو سكاني في المدينة

2. رؤية في مصطلحات الدراسة

1.2النزوح الريفي:

تعد ظاهرة النزوح الريفي من المظاهر الهامة للحراك السكاني داخل المدينة وخارجها ومن الصعب قياسها على مستوي الإقليمي إلا إذا تضمنت التعدادات وبيانات عن المهاجرين ومواطنهم الأصلية وتواريخ قدومهم ، وتختلف عوامل الجذب والطرد للنازحين من بيئة لأخرى بطريقة تجعل تيارات الهجرة والنزوح الريفي تأخذ اتجاهات مختلفة على رقعة الدول وينظر إلى العوامل الاقتصادية على أنها على أكثر العناصر المؤثرة في جذبا وطردا وكذلك فإن العوامل الديموغرافية التي تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ونزايد الضغط البشري على الموارد الاقتصادية توثر هي الأخرى في طرد كثير من السكان من تلك البيئات التي تتميز بهذه المعدلات العالمية .

2.2الوسط الحضري:

إن الهدف من تكوين المجتمع الحضري هو الوصول إلى هذا المجتمع إلى مستوي اجتماعي واقتصادي وثقافي يمكن من خلاله التغلب على المشاكل التي بتطلبها الواقع في المجتمع التقليدي، وهناك مجموعة من الأسس التي ترتكز عليها قيام الوسط الحضري وهذا المجتمع لا ينبغي أن يكون سكنيا فحسب وإنما يقام المجتمع أساسا لتحقيق أهدافه اقتصادية واجتماعية معينة ومن ثم لأبدا أن يوفر المجتمع الجديد العمل لكافة سكانه لضمان تكامل الخدمات من أجل عملية التجهيز والتوطن.

ويؤكد علماء علم الاجتماع الحضري أن المتغيرات الحضرية مفهوم يعبر عن عملية حركية سكانية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والبنائية للازمة للبناء المجتمع مع عناصر بيئته وذلك باستخدام وسائل وأساليب حضرية وبطريقة تمكن هذا المجتمع من النمو في هذه البيئة والتحضر لا يستدعي بالضرورة الانتقال النهائي من الريف إلى المدينة أو تبدل العمل في الزراعة إلى الصناعة أو التجارة فالتحضر إنما هو التعبير في السلوك والتفكير.

تعتبر الحضرية أسلوب الحياة الذي ينشأ بصورة مميزة في ظل الظروف الحضرية" وأعتبر أن سرعة الزوال والسطحية هي المظاهر المميزة للعلاقات من العنصر الشخصي في الوسط الحضري وأكد أن المعيشة مع جماعات سكانية كبيرة ومكتظة هي التي ولدت هذه الصفات.[1]

كدلك يمكن اعتبار المتغيرات الحضرية التي يتنقل الفرد من اجلها على أنها تلك العوامل والدوافع التي تحدث في مجتمع ما وتساهم بشكل مباشر في تطوره خلال فترة زمنية محددة وتنعكس هذه المتغيرات على سلوكيات الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية، ويمكن أن تكون ذات طابع ايجابي أو سلبي أو الاثنين معا كما يمكن أن تمس هذه المتغيرات في بعض الأحيان جانب معين كالجانب السياسي مثلا كما يمكن لهذا المتغيرات أن تمس عديد الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والدينية وغيرها.

2-3 الحراك السكاني:

يستعمل مفهوم الحراك السكاني من أجل وصف تغيير الأسرة أو الأفراد للمكان إقامتهم، هذه العبارة تجمع عن دلالات كمية ونوعية حيث يضم المفهوم عنصرين هما : الديناميكية بمعني حركة التغيير وتحول عكس الثبات، فيما يتعلق بشطر الأول للعبارة الحراك والمأوى ومقر الإقامة ومجال العيش بالنسبة للشطر الثاني هو السكن وسكون التغيير المسكن من خلال تدخل العديد من الفاعلين منهم الأفراد والأسرة والمسيرين المحلين للمجال وفاعلين آخرين وهناك نوعين من المجموعات السكانية الأولي وهي المفتوحة وهي التي تتأثر بتيار الهجرة والمجموعة الثانية المعلقة وهي لا تتأثر بتيارات الهجرة.[2]

بمفهوم عام يمكن اعتبار الحراك السكاني للأفراد على أنه مجموعة بشرية تحتل رقعة جغرافية محددة وتتميز هذه المجموعة بانتمائها إلى نظام اجتماعي واحد وتتميز باشتراكها في نفس العادات والتقاليد وفي أغلب الأحيان المعتقدات الدينية وتنتقل إلى رقعة جغرافية أخري تختلف في نظامها الاجتماعي وتعمل على الاندماج بدخلها

4. تعريف النزوح الريفي:

تعتبر ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن الحضرية من أهم مظاهر الحراك السكاني وخاصة بالنسبة لدول التي تتميز بارتفاع في مستوي التنمية الصناعية وتقدمها الاقتصادي وارتفاع دخول أفرادها في قطاعات مرتبطة بالصناعات ومختلف الخدمات الاجتماعية ، وهذا ما دفع إلى أعداد كبيرة من السكان الريفيين إلى الاتجاه نحو المراكز الحضرية والتي غالبا ما تكون مراكز رئيسية للصناعة وتكون الهجرة عاملا هاما من عوامل المراكز الحضرية وتختلف أسبابها في هذا النمو باختلاف العوامل الكامنة في تلك المراكز وقدرتها على جذب السكان إليها ويقابل ذلك بطبيعة الحال وجود عوامل طرد في البيئات الأصلية للنازحين تحفزهم على النزوح وتتفق معظم دول العالم النامي في تلك الظاهرة والتي تجلب في تدفق أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن وأدي ذألك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بتلك المدن ارتفاعا يفوق النمو في المنطقة ككل .[3]

عرف أغلبية الاجتماعيون النزوح الريفي على أنه عملية انتقال فئة من الناس بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل الكسب والعيش، وقد تكون تلك الأماكن داخل حدود بلد واحد وخارج حدود هذا البلد وتتم هذه العملية إجمالا بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم ، فالنازح إذن هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد ليقم فيه ويعيش فيه من عمله والسبب الأساسي الدافع للنزوح هو رغبة الإنسان في تحسين حالة ومستوي معيشة،

ومن هنا ينظر إلى النزوح الريفي باعتبارها على التغير الاجتماعي طالما كانت عملية التصنيع تصاحبها حركات سكانية ونروح ريفي سكاني من الريف إلى المدن ومن مدينة إلى أخري في نفس البلد ومن مجتمع إلى أخر والتي تعتبر من أهم سمات هذا القرن.[4]

ولهذا حددت عملية النزوح بأنها عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منقطة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد واحد أو منطقة إلى أخرى خارج هذا البلد، وبناء على هذا التحديد لمفهوم النزوح الريفي ينبغي لنا أن نرسم الحدود الفاصلة بين هذا المفهوم وبين غيره من مفهومات أخرى متشابهة له، وفي هذا الصدد فالمهاجرين يختلفون عن المتنقلين ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذين ينتقلون من بيت إلى أخر حتى ولو اضطرهم ذلك إلى تخطي حدود بلدهم ، لأن نقل مكان الإقامة في حالة الهجرة بترتيب عليه بالضرورة نقل حياة الإنسان المهاجر برمتها أما الذي يتنقل بين مسكن وأخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول .

كما أن هنالك فارقا واضحا بين التنقل الاجتماعي والهجرة ذألك أن التنقل يعتبر من قبيل تغيير المركز الاجتماعي والاقتصادي وربما يتم هذا التغيير داخل منطقة واحدة في المجتمع دون الانتقال إلى منطقة أخرى، كما أن النزوح الريفي باعتباره تغير فيزيقي في مكان الإقامة المعتاد وبالتالي نغير جذري في حياة المهاجر فهي تنطوي بين طياتها عملية انتقال اجتماعي ذالك لأن المهاجر قد يحقق أثناء إقامته في منقطة المهجر مستوي من الحياة الاجتماعية ويصل إلى بعض المراكز ويتمتع بمكانة اجتماعية اقتصادية لم تكن له في المنقطة التي انتقل منها وهجرها .[5]

2.4خصائص النزوح الريفي

* يتم النزوح الريفي إلى المدينة نتيجة للحوافز الاجتماعية والسياسية والثقافية المتوفرة داخل البيئة أو المحيط الاجتماعي وهذه الحوافز جميعها سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ،والتي بدورها تعطي أهمية للموقع الجديد الذي تحول بناء على توفر تلك الحوافز أو بعض منها إلى المركز جذب للسكان المتنقلين ونتيجة لتلك التغيرات الداخلية للبيئة التي طرأت على هذا الموقع ، أثر ذلك بدوره على مدي التغيير الذي بدأ على مبدأ التقويم الشخصي لهذا المكان حيث تتولد الرغبة الشخصية في النزوح إلى المدينة ، وخاصة إذا كان هذا الشخص يعيش بعدم الرضا على مستوي معيشته[6] .

*إن النزوح الريفي قد يفصل المتنقل إلى المدينة عن منطقتهم الأصلية ونجعلهم في شبه عزلة في الحياة الحضرية لذي يطروه إلى الاندماج فيه، بالتدريج أي في ثقافة وتراثه القومي.

*النزوح الريفي ظاهرة اجتماعية تحمل ما تحمله أي ظاهرة اجتماعية من صفات تتمثل في كونها إنسانية إلزامية، عمومية، تلقائية، ترابطية، موضوعية.

وهذه الظاهرة تتعلق بالحاجة الحيوية للأم والشعوب لتبادل العناصر فيما بينها فالنزوح الريفي عملية انتقال إلى المدينة التي تشكو نقصا في اليد العاملة المختصة في سبيل استغلال مواردها الاقتصادية والطبيعية على أحسن وجه.

3.4قانون النزوح الريفي من الأرياف إلى المدن

إن قلة الدراسات حول ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن الحضرية التي أجريت في العديد من دول العالم حاولت وضع بعض القوانين التي تفسر هذه الظاهرة باعتبارها من أهم الموضوعات في علم الاجتماع، ويعتبر " راقنتين " أول من وضع قوانين النزوح من الأرياف إلى المدن عام 1889 في مقاله المعنون " **Law of migration**" ولقد وصل إليها بفضل الدراسة الإحصائية المستفيضة للظاهرة النزوح الريفي في المجتمع الانجليزي ومن هذه القوانين نذكر ما يلي:

أ-يقابل تيار النزوح تيارا يعوض ما فقدته المناطق الطاردة للنازحين.

ب-إن عدد النازحين يتناقص تدريجيا كلما زادت المسافة.

ج-إن النازحين لا يقطعون مسافات طويلة إلا في حالة رغبتهم الاستقرار في المراكز التجارية والصناعية الكبرى.

د-يقل ميل سكان المدن إلى النزوح عند سكان المناطق الريفية.

هـ-إن ازدهار الصناعة يضاعف عملية النزوح تجاه المدن الصناعية.

و-إن رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية هي أقوى حافز لهم على النزوح وإذا ما حللنا هذه القوانين وجدناها لا تنطبق على جميع البلاد وذلك للأسباب الآتية:

-تختلف هذه القوانين حسب ظروف البلد.

- هنالك حالات لا يندرج فيها النازحين من مدينة صغيرة إلى المدينة أكبر بل أنما يهاجر أساسا من الريف متجها نحو المدينة توفر له عملا.[7]

-إن هذه القوانين لو صدقت في الفترات العادية، فإنها تنفي تماما في الفترات الأخرى إذا لا تكون المدن صالحة لمدة طويلة الاستقبال سكان جدد بل بالعكس فقد تقذف بجزء من سكانها إلى الريف في فترات الأزمات الاقتصادية الشديدة والحروب.

– إن ظاهرة النزوح الريفي تتجه نحو المدن على الدوام ويتناسب ازدياد التيار عكسا مع بعد المسافة.[8]

–هنالك عملية امتصاص تسبق الهجرة النهائية إلى المدينة وذلك في المنطقة المحيطة بالمدينة مباشرة، وهذا ما يحدث في حالة سكان الريف المجاور للمدينة وتكون عملية الامتصاص هذه ناشئة عن تيار أساسي يستطيع النفاذ إلى المدينة، فيعوض التيار الأخر أي أن كل تيار أساسي للنزوح الريفي ينشأ عنه أخر فرعي ملازم له.

– يتحدد تيار النزوح الريفي دائما للمسافات بعيدة من مناطق الطرد إلى المراكز التجارية والصناعية الكبرى.

وعلية فإن النزوح الريفي يرتبط أساسا بتزايد السكان داخل المدن والدي تعجز الأراضي الزراعية عن توفير فرص العمل لهم، فهي ظاهرة اجتماعية طبيعية بل حتمية، ثم هي صحية كذلك خاصة حين نحاول إقرار التوازن بين المجتمع الريفي والحضري.

وتشهد أغلب المدن في العالم تطور واضح في وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا ما جعل المدن تختلف عن بعضها البعض حتى لو كانت بينها سمات مشتركة. ويدفعن ..وفي هذه النقطة تحديدا يقول أحدهم هذا التمايز إلى الاستناد إلى بعض المؤشرات أو الابعاد لوضع تعريف للمدينة كالبعد الاحصائي والوظيفي والعمراني يقوم على العديد من مرتكزات وهدا كتالي:

أ. البعد الإحصائي:

تكون المدينة من خلال هذا البعد عبارة عن تجمع لأدنى حد من الناس فوق رقعة جغرافية محددة تمكن من ضمان كثافة سكانية مدروسة وتختلف المعايير الإحصائية بعد ذلك من دولة الى أخرى [9]أو هي تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محددة تنشر منها تأثيرات الحياة الحضرية ويعمل أهلها في الصناعة او التجارة او كليهما معا، كما تمتاز بتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية.

مثل في الجزائر كل تجمع عمراني ذو حجم سكاني يشمل على الأقل 500 نسمة يعد تجمعا حصريا وكل تجمع حضري يشمل ما بين 50.000 و100.000 نسمة يعد مدينة متوسطة.

ب. البعد الوظيفي:

من هذه الوظيفة نستطيع القول ان المدينة هي " عبارة عن تجمع سكاني يحتوي على اهم الوظائف العمرانية، خاصة وظائف الخدمات " حيث يذهب رالف الى تعريف المدينة من هذه الزاوية على انها " جماعة تعيش على مبادلة المنتجات المصنوعة والخدمات اللازمة للحصول على الطعام والمواد الخام ويعتمد وجودها الفعلي على هذه المبادلة "

ويعرفها مصطفى الخشاب على انها " وحدة اجتماعية محدودة المساحة ومقسمة الى إدارات يقوم فيها النشاط على الصناعة والتجارة ويقل فيها المنشغلين بالزراعة وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وتمتاز المدينة بكثافتها وسهولة المواصلات فيها وتخطيط مرافقها ومبانيها.

من خلال تتبع مختلف التعاريف السابقة للمدينة عامة يتضح أنها ليست فقط مجرد سكاني.

بل هي عبارة على تلاحم لمجموعة من الأسس والقواعد أو كما تسمى الوظائف كالقاعدة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية وغيرها وتكون ما بين أهدافها الوظيفية السكنية ووظيفة العمل.

وتعد محاولة كل من سوركين وديموان من أدق المحاولات لتجديد معنى ومفهوم المدينة لأنهما قدما تعريف للمدينة أكثر شمولا من خلال ثمانية عناصر أو معايير أساسية تتشكل منها المدينة بوجه عام وهذا المعايير هي: [10]

- المهنة: حيث يرتكز معظم السكان بمهن الصناعة والتجارة
- **البيئة**: محاولة الانسان التكليف معها
- **كثافة السكان**: حيث تتزايد كثافة السكان في المدينة على الريف.
- **حجم التجمع**: الذي يميل الى الكبر نسبيا.
- **اللاتجانس السكاني** وتمايزه حيث ينعدم التجانس الى حد كبير.
- **التنوع والتدرج الطبقي**: حيث يتنوع السكان ويتدرجون على عكس الحال في القرية.
- **الحراك الاجتماعي**: حيث يبدوا الحراك في المدينة أكثر وصوحا.
- **نسق التفاعل**: حيث تتميز المدينة بنمط العلاقات المتعددة والثانوية والتعاقدية.

ففي نمو المدن يلاحظ أنها تتخذ "مواد مبانيها من البيئة وأن المساكن يراعى في تصميمها العوامل المناخية فيفضل معظم السكان سكنى المناطق الأقل مطرا، كما يفضلون السكن في المرتفعات على المناطق المنخفضة ويتوقف رخاء المدينة وازدهارها على ملائمة الظروف المناخية للإنتاج الزراعي فإذا ساءت هذه الظروف المناخية أو اختلفت مواقيتها تأثرت كل الأحوال المدينة وإذا استمرت هذه الظروف نحو الأسوأ ما تلبث المدينة أن تنحدر نحو النهاية إذ يهجرها أهلها إلى مكان جديد[11]

هذا فيما يخص المناخ أما فيها يخص الموقع فقديما كانت معظم المجتمعات تنشأ في قرى استقرت على شواطئ الأنهار أو على أماكن مرتفعة وسط الأحواض الزراعية، إذ كانت الأنهار هي أهم وسائل المواصلات وكان من

السهل على سكان هذه القرى التنقل لكسب العيش مثلما هو الحال بالنسبة للصيادين الذين يستغلون تلك الأنهار وتسخيرها لصالحهم، كما كانت بعض القرى تعد أسواقا يتلقى فيها المزارعون مع بعضهم البعض لتبادلوا منتجاتهم ولذلك ما تلبث هذه القرى المختارة للسوق أن تضم بجانب الفلاحين والصيادين فئة أخرى من التجار والحرفيين.

5. المقاربة السوسيولوجية لظاهرة النزوح الريفي

يختلف تفسير ظاهرة النزوح الريفي في عدة اتجاهات، حيث توضح النظريات المفسرة لظاهرة النزوح الريفي في اتجاهات المفسرين والمنظرين، فالمتخصص في الجغرافيا يقدم تفسير لظاهرة النزوح الريفي حسب خبراته الأكاديمية والاقتصادية يفسرها اقتصاديا ويقدم الاجتماعيين تفسيرات مرتبطة بالجماعة والمجتمع، ولذلك فثمة اتجاهات نظرية محددة في تفسير ظاهرة النزوح الريفي.[12]

ويعتبر البعد التفسيري في ظاهرة النزوح الريفي أحد المصادر التي تضفي أهمية خاصة على دراسة ظاهرة النزوح الريفي، فمن الواضح أنه ليس ثمة اتفاق على نظرية واحدة في تفسير هذه الظاهرة، ولازالت مختلف النظريات الثلاث تواجه جوانب قصور واضحة، فالنظرية الاقتصادية والجغرافية تقدم تفسيرات حتمية لظاهرة النزوح ومعروف أن التفسير معيب لتجاهله الكثير من العوامل المؤثرة في تشكيل الظاهرة وتركيزه على عامل واحد.

أما النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة النزوح الريفي فما زالت في طور التكوين وليس ثمة وضوح حقيقي لهذه النظريات بل أن النظريات الاجتماعية المفسرة للهجرة لم تحتل بعد مكانتها كاتجاه تفسيري في دراسة ظاهرة النزوح الريفي.

ومن جهة أخري فإن دراسة النازحين قد تسهم أيضا في إيضاح ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن والعوامل المؤثرة في النازحين وفي المهاجرين بشكل عام، بجانب أن مثل هذه الدراسات التي تتناول المهاجرين والنازحين في المجتمع قد تقدم إسهاما في تفسير تكيف النازحين سواء في المجتمع المدني أو في المجتمع الريفي وهذه النقطة لم تهتم بها معظم النظريات والتفسيرات المتعلقة بظاهرة النزوح الريفي إلى المدن.

حيث نجد أن معظم النظريات تهتم فقط بالعوامل التي تعمل على طرد النازحين من مواطنهم الأصلية والعوامل التي تجذبهم إلى المجتمعات الاستقبال أو موطن الجذب.[13]

وهذه النظريات الاجتماعية أهملات تفسير العوامل المؤدية إلى تكييف النازحين في المجتمع الحضري أثر متطلبات التكيف على العلاقات الاجتماعية والخصائص الاجتماعية للنازحين، وحتى تلك الدراسات القليلة التي اهتمت

بهذه النقطة ركزت تركيزا شديد على العوامل الاقتصادية في تفسير عملية التكيف والاندماج داخل المدينة وأكدت هذه النظريات أن التكيف الاقتصادي للنازحين هو محطة الوصول إلى التكامل الثقافي للأفراد من خلال كسب معطيات الحضارية.

أ–التفسير الاقتصادي لظاهرة النزوح الريفي

ينظر التفسير الاقتصادي للظاهرة النزوح الريفي إلى العوامل الاقتصادية المؤدية إلى التنقل إلى الوسط الحضري، ورغم أن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الجاذبة في المجتمع الحضري، إلا أن معظم التفسيرات الاقتصادية لظاهرة النزوح إلى المدن توكز على العوامل الاقتصادية في المجتمع فقط، وعموما فإن التفسيرات الاقتصادية تقترب من التفسيرات الحتمية للظاهرة بما يكتنف مثل هذه التفسيرات من عيوب تمثل في تجاهل تداخل العوامل المختلفة المؤثرة في سلوك الإنسان من ناحية فضلا عن تجاهل التعدد الكبير لمثل هذه العوامل ، ومن أهم العوامل المؤدية إلى للتفسير ظاهرة النزوح الريفي نجد :

– إن حدوث النزوح يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة وقد قيل هنا أن الحالة الاقتصادية المناوئة في الوطن الأصلي تدفع الناس إلى مغادرته وتركه وفي نفس الوقت فإن الحالة الاقتصادية الرائجة والجاذبة في المجتمع المدني تجذب النازحين إليه.

–إن سلوك النازح يساير نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أن المتنقل أو النازح يستهدف تعظيم منفعة اقتصادية من خلال قيامة بالنزوح.

وطبقا للتفسيري الاقتصادي يري أن الدوافع التي تدفع الأشخاص للنزوح توصف بأنها دوافع اقتصادية وبمعني أخر فإنه ينظر إلى النازحين على أنهم باحثون أساسا على الرزق وأسباب العيش، وهذا بما يتضمنه ذلك بالطبع من اتجاه النازح إلى حيث يجد العمل.

وقد تعرض التفسير الاقتصادي لبعض الانتقادات منها:

–إن التفسير الاقتصادي يتجاهل عوامل عديدة تتدخل في تفسير السلوك الإنساني وأنه أحد أشكال التفسيرات الحتمية وليس هناك ما يبرر الاقتصاد في دراسة النزوح على إبراز الدور الذي تلعبه الأوضاع الاقتصادية في الموطن الأصلي مع نزوح العناصر المهاجرة وإغفال النظم والأنساق الاجتماعية الأخرى التي قد تتعاون فيها بينها بحيث تجعل من ذلك الموطن الأصلي منطقة دافعة أو طاردة لسكانها.

-إن التفسير الاقتصادي ينظر إلى المهاجر على أنه سيد قراره متجاهلا ظروف البلد المضيف وسياسيات الحكومات المختلفة في الحد من استقبال النازحين ويتجاهل هذا التفسير بذلك أثر الموانع القانونية والسياسات التي قد تحول دون نزوح المواطن إلى بلد أخر، فضلا عن موقف أبناء الشعب في المنطقة التي يري فيها المهاجر جذبا اقتصاديا يغري بالنازح إليه [14]

-يتجاهل التفسير الاقتصادي أن النزوح قد يتم ليس لفقر المواطن الأصلي بالمقارنة بثراء وفرص العمل بالمجتمع المضيف ولكن بسبب سياسة الإفقار المقصود لمناطق الطرد.

ب-التفسير الجغرافي لظاهرة النزوح الريفي

يقوم التفسير الجغرافي على مقولتين أولاهما بتفسير سبب الطرد من الموطن الأصلي وثانيهما ترتبط بتحديد مجتمع الاستقبال أما عن النقطة الأولى فيقوم التفسير الجغرافي على مقولة ديموغرافية ، ويقوم هذا التفسير على افتراض أن ثمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها ، وهنا فإن الجغرافيون يرون أن الظروف الجغرافية والفيزيقية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد محدد من السكان وأن عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح عددا زائدا يدخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة ، ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام هذا العدد هو النزوح إلى مكان أخر.

أما النقطة الثانية التي تقدم النظرية الجغرافية تفسيرا لها فهي اختيار مجتمع الاستقبال بالنسبة للنازح وتري النظرية الجغرافية أن النازح يختار مجتمع الاستقبال أو بالأحرى المنطقة الاستقبال في ضوء ظروفها الجغرافية مع ظروف منطقة الطرد، وثمة عامل أخر اهتم به الخرافيون في تحديد النازح لمنطقة الجذب التي يهاجر إليها ألا وهو عامل المسافة، وطبقا لذلك العامل فإن عدد النازحين إلى بلد معين يرتبط عكسيا مع طول المسافة التي تفصل بين هذا البلد والموطن الأصلي الذي خرج منه النازحين بينما يرتبط طرديا مع فرض العمل المتاحة.[15]

تعتبر دراسة سكان المدينة عنصر أساسيا في تكوينها، وهي جزء جوهري يؤثر في النمو الحضري بوجه عام، حيث إن العديد من المخططات الخاصة بالمدن تركز في أهدافها على تنظيم حركة النقل والمرور ونمو السكان في المدينة وتوزيعهم وخصائصهم والمشكلات التي ترتبط بالسكن، كذلك تتطرق إلى مسالة التلوث والخدمات الاجتماعية المقدمة للأفراد، والمرافق العامة وأماكن الترويح.

ومن الأسباب الفعلية لتضخم أغلب المدن هو الهجرة بأنواعها والزيادة الطبيعية للسكان، سواء في المدن المتقدمة أو الدول النامية ، كذلك فإن المهاجرين نحو المدن غالبا ما يستقرون في مناطق البلدة القديمة من المدينة، إضافتان إلى متخلف ضواحي وأطراف هذه المدن والتي تكون قريبة من مراكز عملهم أو من منطقة الأعمال المركزية

والإدارية ،حيث تتوفر سبل العمل وتوفير الوقت لهم، أو أنهم يستقرون في مناطق الحواف في المدينة حيث تكون أسعار الأراضي منخفضة، ما يمكنهم من بناء مساكن لهم أو أن يقوموا بإنشاء أكواخ وبيوت الصفيح كما هو الحال في العديد من المدن في الوطن العربي.[16]

ج–التفسير الاجتماعي والثقافي لظاهرة النزوح الريفي إلى المدن

يختلف التفسير الاجتماعي لظاهرة النزوح الريفي عن التفسير الجغرافي والاقتصادي من حيث أن تفسير غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في النزوح الريفي هذا من جهة ومن ناحية أخرى فهو لا يركز على عوامل الطرد وحدها بل بنظر إلى الهجرة والنازحين نظرة متكاملة فيرى أن النازحين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كل المجتمعين تلقي بأثرها على النزوح والنازح وتحدد قرار النزوح والاتجاه والمدة ، بجانب أنه يعتمد أساسا على الواقع بمعني أنه يعتمد في استخلاص ما يتوصل المبحثين وذلك من خلال أدوات البحث الاجتماعية والأنثروبولوجيا والمتمثلة في المقابلة والاستبيان والملاحظة وغيرها يتنقل الأفراد في الوسط الحضري من أجل الحفاظ على مجموعة من المتطلبات الحياة اليومية التي تتحكم فيها مجموعة من الحوافز المتعلقة بمعيشة الأفراد إذا أن استقرار السكاني في مكان معين تربطه العديد من المتغيرات من أبرزها: السكن والتعليم وفرص العمل المتاحة هذه المتغيرات تساهم بشكل كبير في تحديد الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأي أسرة

6. نتائج الهجرة السكانية وأثارها على مجتمع الحضري والريفي

إن ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن شائعة في مختلف مدن العالم، تنجم عنها مجموعة من النتائج الديناميكية التي تنعكس بدورها على مجتمعي الطرد والجذب، حيث أنها تغير حجم السكان والتركيبة العمرية والنوعية لهم في كل من المناطق الطاردة والجاذبة للسكان، ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى:

6–1–أثار الهجرة الداخلية على المجتمع الريفي:

ترافق عملية الهجرة من الأرياف إلى المدن العديد من التغييرات على المجتمع الريفي ومنها: [17]

–حرمان القرية من الأيدي العاملة ذات كفاءة في قطاع الزراعة، ما أدي إلى ارتفاع الأجور ونقص إنتاجية العامل الريفي.

–حرمان القرية من الشباب المتعلمين نتيجة الهجرة إلى المدن، بحيث يحدث فجوة كبيرة بين المجتمعين الريفي والمدني من الناحية الثقافية والتعليمية.

– هجرة الشباب تؤدي إلى ظهور مشكلة في التركيبة النوعية والعمرية في القرى، حيث تزيد نسبة الإناث والشيوخ والأطفال وهو ما يؤثر على إنتاجية القرى، وخلق المشكلات الاجتماعية،

– نقص الخدمات العامة الصحية والتعليمية وغيرها نتيجة الاهتمام بتطوير المراكز الحضرية والمدن الكبرى، كذلك ترك مساحات شاسعة من الأرض دون استغلالها، ما يؤثر في إنتاجية الأراضي الزراعية في المجتمع الريفي.

6-2-أثار الهجرة الداخلية على مجتمع الحضري:

تحدث عملية هجرة العديد من التغيرات على المجتمع الحضري، ومن أهمها:

-التضخم السكاني السريع في المدينة نتيجة هجرة أعداد كبيرة من الريف إليها، خاصة من فئة الشباب.

-ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية نتيجة لخرق القانون ومحاولات التكيف والتطبع بأسلوب حياة المدينة، وهو ما يدفع بالعديد من المهاجرين إلى تحطيم القيود مثل تفكك الروابط الأسرية.

-الزحف العمراني على الأراضي الزراعية على الأراضي المحاذية للمدينة من أجل تطوير مشاريع الإسكان والخدمات والضغط على الخدمات في المدينة، ما يسبب زيادة في الأعباء المادية من أجل توفيرها.

7. انعكاسات ظاهرة النزوح الريفي على الحياة الحضرية داخل المدينة

بدأت المساهمات النظرية المفسرة للمتغيرات الحضرية بالظهور في منتصف القرن التاسع عشر متأثرة بمفاهيم الاقتصاد السياسي السائد آنذاك والتي كانت تنظر للإنسان كأن اقتصادي يستجيب للضغوط المحيطة بعلل تحسين ظروفه المادية وللتحقيق طموحاته الاقتصادية وترجع عملية تنقل الأفراد إلى أسباب كثيرة وهي متشابه هو تداخله لكن يمكن الإحاطة بها عموميا على أنها أسباب ذات طبيعة اقتصادية واجتماعي أو بيئية والتي نلخصها كما يلي[18]

الرغبة في ضمان وتأمين حياة اقتصادية أفضل لأن الركود الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض مستوي وعدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم والمناطق مما يدفع الأفراد إلى الانتقال كما أنا لاكتظاظ لسكاني يؤدي إلى عرض كبير لليد العاملة والذي يشكل ضيقا يفرض العمل فضلا عن تفشي البطالة وارتفاع مستواها وهذا بدوره يقود إلى الهجرة والانتقال ومن هذا وذلك نجد أن السعي في الحصول على مستوي معيشي أفضل من الحالي يشكل أحد أسباب الانتقال والهجرة إلى مكان أخر.

الرغبة في الحصول على أوضاع سكنية جديدة وعلى جملة من خدمات التي تقدمها المدينة المراكز الرعاية الاجتماعية والثقافية والمواصلات ومختلف المرافق الخدماتية وهي بمجملها تمثل عوامل جذب في المدينة وتدفع إلى الانتقال.

الرغبة في تحقيق بعض المكاسب السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى الهروب من الصراعات العشائرية والقبلية وكذلك تمتع بأوقات الراحة والاستجمام و بإشباع الحاجات الثقافية والبيئية.[19]

بحيث تتفاعل هذه المتغيرات مع بعضها البعض وكذلك مع عدة عوامل أخري وبالنتيجة يكون أمام الفرد قرار الانتقال.[20]

في ظل التطور العمراني والسكاني لعدد كبير من المدن الجزائرية تتجه أغلبية هده المدن إلى التحول الكلي من مجتمع تقليدي يعتمد في نشاطه الرئيسي على الزراعة والصناعات التقليدية والحرفية إلى مجتمع حضري يرتكز على الصناعات التحويلية وعلى الأنشطة التجارية المختلفة باستخدام مختلف وسائل تكنولوجيا الحديثة والتي تعكس تطور أي منطقة حضارية في استخداماتها في مختلف المؤسسات الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها، بحيث تشهد المدن الجزائرية تطور كبير في مختلف المجالات التي تمس الحياة الاجتماعية للفرد الجزائري، فأصبحت أغلبية هد المدن تشهد استقطاب لعدد من سكان بشكل مستمر نظرا للتوفر ها على مختلف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها الأمر الدي يشجع الانتقال إليها والانتفاع بهده الخدمات وخاصصتن من سكان ضواحي وأطراف المدن التي تشهد نقص في توفير مستلزمات اليومية فيعمل الفرد فيها إلى التوجه إلى المدن الرئيسية من أجل قضاء مختلف حاجته بشكل دوري.

بحيث تحولت المدينة الجزائرية إلى قطب اقتصادي يعمل على جدب السكان من مختلف المناطق، هدا من جهة ومن جهة أخري ساهم التطور الكبير في وسائل النقل والمواصلات بدخلها إلى سرعة التنقل في مختلف مراكزها بحيث أصبح الانتقال من مدينة إلى أخري يستغرق بضعة دقائق وهدا بفضل التنوع في وسائط النقل وسرعتها برغم من الاكتظاظ السكاني الدي تشهده هده المدن لأنها تضم الأف من الوافدين إليها بشكل يومي من مدن مجاورة والقدوم للأغراض سياحية أو مهنية أو تجارية التي تدفع الفرد الجزائري للبحث عن نمط معيشي أفضل لأن أسلوب الحياة داخل المدينة يختلف عن أطرافها وضواحيها أو عن المجتمع الريفي فهي تمتاز بأسلوب عيش يغلب عنه طابع السرعة وعدم التقيد بأعمال معينة وقابيليه للتغير المستمر والدي تفرضه الحياة بداخلها، بحيث أدي البحث عن جميع حوافز تحسين المعيشية بالنسبة للفرد الجزائري من سكن وتعليم وفرص عمل ومختلف المتغيرات الحضارية إلى

محاولة التأقلم في مختلف هده الظروف، فأصبح نمط الغداء وأسلوب الحياة وطريقة العيش جميعها خصائص تفرض على الساكن فيها التقيد بسلوك حضاري،

وهنا نلاحظ أن المدن الجزائرية يغلب عليها أعداد العمال العاديين غير المهرة أقل بكثير من العمال المهرة بسبب التوسع في المراكز التجارية والأنشطة الاقتصادية وبالإضافة التعليم والتدريب وتطور في استخدامات تكنولوجيا، بحث تغدوا المدن الجزائرية غير قادرة على توفير احتياجاتها تمثل هذه العمالة وخاصة بالنسبة لبعض المهن في قطاع الخدمات مما يشكل إمكانية تأمين عمل لهذه الفئة من العمال في المدينة أكثر من الريف ويدفعهم إلى الانتقال إليها ويشجعهم إلى الاستقرار فيها، لأن أسلوب الحياة داخل المدن يفرض على الفرد الجزائري الاندماج فيها برغم من وجود عديد من المشاكل الناتجة عن هدا التنقل من أهمها الاكتظاظ السكاني في النطاق الحضري والدي يتسبب في ظهور مظاهر التلوث البيئي والازدحام السكاني الدي يؤثر على نمط العيش، ومن أهم الخصائص التي يمكن اعتبار المدن الجزائرية أنها تمتاز بمواصفات حضارية هو التطور والتنوع في البناء الديموغرافي بحيث أن أغلبية المدن الجزائرية وخاصتن في شمال تمتاز بمستوي عالي من حيث بناء العمراني وأنا التوسع في النسيج العمراني والدي هو نتيجة النمو السكاني يعتبر مؤشر للتطور أي مدينة الأمر الدي ينعكس في تطور استخداماتها للتكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية والصحية والخدماتية، هدا التطور في استخدام التكنولوجيا ينعكس في تطور أسلوب الحياة الدي يمتاز بتغير في مختلف المجالات الأخرى.

خاتمة:

نتيجة للتزايد النزوح الريفي ومختلف الحركات السكانية نحو المدن ، تتجه معظم الأوساط الحضرية إلى توسع عمراني كبير ناتج عن تطور مجموعة من الأنشطة التي انعكست عن طبيعة الحياة اليومية، فأصبحت هذه المدن تتسم يتسارع والانفتاح الاقتصادي وقدر كبير من توفير للفرص العمل، فأصبحت كقطب جاذب لسكان المدن المجاورة الأمر الذي شكل ارتباك نتيجة الاكتظاظ السكاني والذي نتج عنه في عمل غياب التنسيق والتنظيم هذا كله راجع إلى الحوافز المعيشية التي توفرها المدن فأصبحت تشهد حراك سكاني متزايد يرتبط بالأوضاع المميزة للمجتمع والظروف السكانية والتنظيمية بداخلها نتيجة العديد من المتغيرات الحضرية.

قائمة المراجع

[1] فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت ص 2007، ص45

[2] سهام، وناس، **النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان**. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع للحضري. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الحاج لخضر. باتنة، (2008/2007)، ص26

[3] فتحي محمد أبو عيانة، مرجع سابق ص: 173/172

[4] عبد المنعم الشافعي، مذكرات في إحصائيات الهجرة، المركز الديمغرافي، 1965، ص:105

[5] عبد الكريم الباقي، الهجرات وتحركات السكان ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ، العدد الرابع ، 1975، ص : 20

[6] عبد الكريم الباقي، نفس المرجع، ص:101

[7] عبد القادر القصير عمار الطيب، كشرود، علم **النفس الصناعي والتنظيمي**" مفاهيم. نماذج ونظريات". بدون طبعة، منشورات جامعة قار يونس 1995، ص:14

[8] عبد القادر القصير، نفس المرجع سابق، ص: 146

[9] خلف الله بوجمعة، العمران والمدينة، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2005، ص 128

[10] خلف الله بوجمعة، نفس مرجع سابق، ص:132

[11] عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، دون طبعة، بدون سنة، ص53

[12] عبد الله عبد الغني غان، **المهاجرون، دراسة سوسيوأنثروبولوجية**، جامعة الإسكندرية، كلية الأب، ط2 ،2002، ص: 22

[13] عبد الله هبد الغني غانم، نفس المرجع سابق، ص: 24

[14] أحمد أبو زيد، الهجرة **وأسطورة العودة**، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع عشر، العدد 2 ، 1986، ص: 277

[15] حمد أبو زيد: مرجع سابق، ص: 277

[16] سهاونة فوزي، الهجرة دولية ماضيها حاضرها مستقبلها مطبوعات الجامعة الأردنية، 1990، ص/ 148

[17] أبو عيانة، مرجع سابق، ص: 56

[18] حفيظة، ليل، مشكلة السكن والإسكان الحضري. مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر. علم الاجتماع السكان، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الحاج لخضر. باتنة، (2010/2011، ص 45.

[19] سهوانه فوزي، مرجع سابق، ص: 06

[20] لأميه، عبد الله، **خدمة النقل الحضري الجماعي وعلاقتها بالبعد الاجتماعي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات، نيل شهادة الماستر. اقتصاد نقل الإمداد. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الحاج لخضر. بأتنه، (2010/2011)، ص26